

المؤتمر الشعبي يجيش «الأنصار» لإسقاط الحكومة الانتقالية في السودان

حزب الترابي يرنو إلى تزعم التيار الإسلامي من بوابة التصدي لـ «حرب الإقصاء»



حزب المؤتمر الشعبي يرى في انكماش المؤتمر الوطني المسكون بهاجس الحل، فرصة لتصدر التيار الإسلامي في السودان، ويتخذ من الحرب المعلنة من قبل السلطة الانتقالية لتفكيك المنظومة القديمة، الذريعة لحشد الإسلاميين من حوله، بيد أن الكثيرين يتشككون في فرص نجاحه.

الخرطوم - تقول أوساط سياسية سودانية إن دعوة حزب المؤتمر الشعبي لقواعد التيار الإسلامي التحرك وإسقاط الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله حمدوك، خطيرة وتهدد الوضع الهش في البلاد والمسار الانتقالي ككل.

وتشير الأوساط السياسية إلى أن المؤتمر الشعبي الذي أسسه الراحل حسن الترابي في العام 1999، يحاول أن يملأ الفراغ الذي خلفه حزب المؤتمر الوطني، من خلال مواجهة مشروع قيادته لتنفيذ لتفكيك المنظومة القديمة والتي يعد جزءاً أصيلاً منها، رغم أنه تم تحييده في إحدى الفترات التي أعقبت التوتّر المعزول بين زعيمه الراحل والرئيس المعزول عمر البشير.

وتلقت الأوساط إلى أن حزب المؤتمر الشعبي أو حزب الترابي كما يحلو للكثيرين تسميته، يسعى جاهدا لاستنهاض الإسلاميين الذين لا يزال قطاع عريض منهم يفضل التزام الصمت إلى حين مرور العاصفة التي تضرب رياحها قيادات رئيسية منه، في ظل جو شعبي مشحون يطالب بالإسراع في المحاسبة.

مقابلة الرئيس المعزول تمثل اختباراً لمدى ما ستصل إليه السلطة الانتقالية في التعامل مع إرث حكمه

ودعا حزب «المؤتمر الشعبي»، الأربعاء، القواعد والقوى الإسلامية المعارضة لقوى «الحرية والتغيير»، إلى إسقاط الحكومة الانتقالية. جاء ذلك على لسان الأمين العام المكلف للمؤتمر الشعبي، بشير آدم رحمة، في فيديو بثه إعلام الحزب، على مواقع التواصل الاجتماعي.

وظهر الأمين العام في الفيديو، إلى جانب رئيس هيئة شؤون الحزب، إبراهيم السنوسي، قبل توقيع الأخير من

قبل الشرطة السودانية، في وقت سابق الأربعاء.

وقال رحمة، الذي تولى مسؤولية إدارة الحزب بعد توقيف أمينه العام علي الحاج، في 20 نوفمبر الماضي «ندعو إلى إسقاط حكومة قوى الحرية والتغيير لأنها غير جديرة بإدارته (السودان). قحت (اختصار قوى إعلان الحرية والتغيير) سنؤجج الصراعات في السودان».

وقوى الحرية والتغيير في تحالف من أحزاب سياسية، ونقابات، وفاعلين في المجتمع المدني، تولت قيادة الاحتجاجات غير المسبوقة ضد نظام الرئيس عمر البشير. وتتقاسم قوى الحرية والتغيير مع الجيش السوداني اليوم إدارة المرحلة الانتقالية والتي من مهامها تصفية إرث الإسلاميين الذين قبعوا على مدار عقود في الحكم على إثر انقلاب في العام 1989 على حكومة منتخبة ديمقراطياً آنذاك برئاسة الصادق المهدي.

ووصف رحمة، البلاغ ضد مدبري ومفذي انقلاب 30 يونيو 1989، بأنه «كيد سياسي ويهدف إلى إقصاء الإسلاميين وتصفية الحسابات معهم». وحملت تصريحات رحمة رسائل ترميز ضمنية للسودانيين، حيث قال «إذا وقعت مشاكل بالسودان، سيغادر قادة (قحت) لأنهم يحملون الجوازات الأجنبية».

من جانبه، قال السنوسي، في التسجيل ذاته «وصيتي لكل أعضاء الحزب والقوى السياسية بالتوحد

والتعاسك لمواجهة طغيان قوى إعلان الحرية والتغيير».

وأظهرت مشاهد الفيديو لحظات اقتياد السنوسي إلى النيابة السودانية، ومنها إلى سجن «كوير» في الخرطوم. ولم يصدر بيان عن الشرطة بشأن توقيف السنوسي، الذي كان يشغل منصب مساعد الرئيس المعزول عمر البشير. غير أن النيابة العامة كانت أصدرت في 20 نوفمبر الماضي، أمراً بالقبض على أمين حزب المؤتمر الشعبي علي الحاج، والسنوسي لدورهما في تدبير انقلاب 1989.

وتم توقيف الحاج وإحلاله إلى سجن كوير في الخرطوم، فيما لم ينفذ الأمر حينها ضد السنوسي.

وتقدم محامون سودانيون، في مايو الماضي، بعريضة قانونية إلى النائب العام في الخرطوم، ضد الرئيس المعزول عمر البشير ومساعديه، بتهمة «تقويض النظام الدستوري عبر تدبيره لانقلاب عسكري عام 1989». تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية.

والثلاثاء استدعت النيابة العامة البشير لاستجوابه بشأن دوره في انقلاب عام 1989 الذي أوصله إلى السلطة. وتمثل مقابلة الرئيس المعزول وقيادات إسلامية أخرى اختباراً لمدى ما ستصل إليه السلطة الانتقالية في التعامل مع إرث حكمه المستبد على مدى 30 عاماً.

مسار السلام رهين توافق «المتطرفين» و«المدنيين»

التي تواجه التفاوض في جوبا، إذ هدّدت الجبهة الثورية بالعودة إلى المربع الأول، في حال أقدمت الحكومة المسلحة، الأربعاء، بعد تأجيلها ليوم، لأسباب تقنية وسياسية في علاقة بموقف الجبهة الثورية الراض لمشاركة قوى الحرية والتغيير.

وقال مصدر في الوفد الحكومي السوداني المفاوض، في وقت لاحق، إنه تم تجاوز الخلاف بشأن مشاركة ممثلين عن تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير. وأوضح المصدر، طالباً عدم نشر اسمه، أنه تم التأكيد على أن التحالف المدني هو جزء من المفاوضات، باعتباره ممثلاً للأحزاب الحاكمة.

وشهدت جوبا في وقت سابق اجتماعات ثنائية بين مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية، توت قلوال، وقيادات من الحركات المسلحة تطرقت إلى مسألة الضمانات الدولية الداعمة لملف السلام، والدول التي ستعزّز تنفيذ بنود السلام بعد التوصل إليه، بالإضافة إلى مناقشة أولويات التفاوض.

وعلمت «العرب»، بحسب مصادر حضرته تلك الاجتماعات رفضت ذكر اسمها، أن نقاشاً جرى حول منهج العملية التفاوضية وأن هناك مقترحين؛ الأول يدعم وجود مفاوضات مباشرة بين قادة الحركات والحكومة، فيما يذهب المقترح الثاني إلى دعم تقديم أوراق كل طرف على أن تقوم لجنة الوساطة في خطوة لاحقة بالجلوس مع الطرفين بشكل مباشر للوصول إلى صيغة وسط ترضي الطرفين.

وخيمت في بداية الاجتماعات أجواء سلبية على خلفية وصول عدد من قيادات قوى الحرية والتغيير لحضور المحادثات، ما رفضه قادة الحركات المسلحة. وتسعى الحكومة لأن يحظى اتفاق السلام برضاء كافة المكونات السياسية بما يمنع وجود عراقيل تعترض تطبيقه أو تؤدي إلى انتكاسات تؤثر على رغبة السلطة الانتقالية في تصفير الأزمات الخارجية وإقامة علاقات طبيعية مع كافة الدول، وما ينطوي عليه ذلك من تداعيات على الأوضاع الاقتصادية، وهو ما جعلها حريصة على وجود ممثلين عن قوى الحرية والتغيير.

وتعتبر الحركات المسلحة وجود قوى سياسية أخرى بجانب الحكومة في المفاوضات خرقاً لإعلان جوبا الذي حدد أطراف التفاوض، غير أن جوهر الأزمة بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير يعود إلى توقيع الإعلان الدستوري مع المجلس العسكري في أغسطس الماضي، وما تلاه من تراشقات.

وتتمثل قضية تعيين الولاة والمجلس التشريعي واحدة من الأزمات التي تعطلت المفاوضات. وقال محمد زكريا، مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية، في وقت سابق، في وقت تتزايد فيه الحاجة الشعبية لإنهاء التوترات السياسية في مرحلة التنسيق أولاً مع الجبهة الثورية وليس بمعزل عنها.

وتعوّل النخب السودانية على الرغبة الحكومية في إنجاز ملف السلام لإنجاح جولة المفاوضات التي قد تمتد لفترة طويلة، في وقت تتزايد فيه الحاجة الشعبية لإنهاء التوترات السياسية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتعثرة. وتوقعت الباحثة السودانية إيمان عثمان أن تخطو الجولة الجديدة خطوات قليلة إلى الأمام من دون الوصول إلى سلام شامل ونهائي، في ظل شروط الحركات المسلحة، على رأسها تأجيل تعيين الولاة، والتي خاضت من قبل جولات عديدة مع النظام السابق.

ولفتت في تصريح لـ «العرب» إلى أن استمرار الخلافات بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير ربما يؤدي إلى تعطيل السلام لفترات أطول، في حين أن الحكومة الانتقالية ستكمل السنة الشهر الأولى بعد نحو شهرين، والتي قطعت فيها تعهداً بتحقيق السلام الشامل، بالتالي فإن عنصر الوقت سيكون ضاغطاً على تلك المفاوضات.

التي تواجه التفاوض في جوبا، إذ هدّدت الجبهة الثورية بالعودة إلى المربع الأول، في حال أقدمت الحكومة المسلحة، الأربعاء، بعد تأجيلها ليوم، لأسباب تقنية وسياسية في علاقة بموقف الجبهة الثورية الراض لمشاركة قوى الحرية والتغيير.

وقال مصدر في الوفد الحكومي السوداني المفاوض، في وقت لاحق، إنه تم تجاوز الخلاف بشأن مشاركة ممثلين عن تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير. وأوضح المصدر، طالباً عدم نشر اسمه، أنه تم التأكيد على أن التحالف المدني هو جزء من المفاوضات، باعتباره ممثلاً للأحزاب الحاكمة.

وشهدت جوبا في وقت سابق اجتماعات ثنائية بين مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية، توت قلوال، وقيادات من الحركات المسلحة تطرقت إلى مسألة الضمانات الدولية الداعمة لملف السلام، والدول التي ستعزّز تنفيذ بنود السلام بعد التوصل إليه، بالإضافة إلى مناقشة أولويات التفاوض.

وعلمت «العرب»، بحسب مصادر حضرته تلك الاجتماعات رفضت ذكر اسمها، أن نقاشاً جرى حول منهج العملية التفاوضية وأن هناك مقترحين؛ الأول يدعم وجود مفاوضات مباشرة بين قادة الحركات والحكومة، فيما يذهب المقترح الثاني إلى دعم تقديم أوراق كل طرف على أن تقوم لجنة الوساطة في خطوة لاحقة بالجلوس مع الطرفين بشكل مباشر للوصول إلى صيغة وسط ترضي الطرفين.

وخيمت في بداية الاجتماعات أجواء سلبية على خلفية وصول عدد من قيادات قوى الحرية والتغيير لحضور المحادثات، ما رفضه قادة الحركات المسلحة. وتسعى الحكومة لأن يحظى اتفاق السلام برضاء كافة المكونات السياسية بما يمنع وجود عراقيل تعترض تطبيقه أو تؤدي إلى انتكاسات تؤثر على رغبة السلطة الانتقالية في تصفير الأزمات الخارجية وإقامة علاقات طبيعية مع كافة الدول، وما ينطوي عليه ذلك من تداعيات على الأوضاع الاقتصادية، وهو ما جعلها حريصة على وجود ممثلين عن قوى الحرية والتغيير.

وتعتبر الحركات المسلحة وجود قوى سياسية أخرى بجانب الحكومة في المفاوضات خرقاً لإعلان جوبا الذي حدد أطراف التفاوض، غير أن جوهر الأزمة بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير يعود إلى توقيع الإعلان الدستوري مع المجلس العسكري في أغسطس الماضي، وما تلاه من تراشقات.

وتتمثل قضية تعيين الولاة والمجلس التشريعي واحدة من الأزمات التي تعطلت المفاوضات. وقال محمد زكريا، مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية، في وقت سابق، في وقت تتزايد فيه الحاجة الشعبية لإنهاء التوترات السياسية في مرحلة التنسيق أولاً مع الجبهة الثورية وليس بمعزل عنها.

وتعوّل النخب السودانية على الرغبة الحكومية في إنجاز ملف السلام لإنجاح جولة المفاوضات التي قد تمتد لفترة طويلة، في وقت تتزايد فيه الحاجة الشعبية لإنهاء التوترات السياسية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتعثرة. وتوقعت الباحثة السودانية إيمان عثمان أن تخطو الجولة الجديدة خطوات قليلة إلى الأمام من دون الوصول إلى سلام شامل ونهائي، في ظل شروط الحركات المسلحة، على رأسها تأجيل تعيين الولاة، والتي خاضت من قبل جولات عديدة مع النظام السابق.

ولفتت في تصريح لـ «العرب» إلى أن استمرار الخلافات بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير ربما يؤدي إلى تعطيل السلام لفترات أطول، في حين أن الحكومة الانتقالية ستكمل السنة الشهر الأولى بعد نحو شهرين، والتي قطعت فيها تعهداً بتحقيق السلام الشامل، بالتالي فإن عنصر الوقت سيكون ضاغطاً على تلك المفاوضات.

الإسلاميون وهاجس البقاء

ويرى محللون أن محاولة المؤتمر الشعبي لتجيش الإسلاميين في مواجهة خطوات تفكيك المنظومة السابقة ومحاسبة رموزها لن تأتي أكلها، خاصة وأن الحزب في موقف ضعيف، كما أن طموحه بزعمارة التيار الإسلامي ليس متاحاً على وقع الانقسام الحاصل داخله، وليس أدل على ذلك من تصريحات للأمين العام للمؤتمر الوطني إبراهيم الغدور، الذي دعا الثلاثاء إلى الابتعاد عن العنف وتجنب البلاد المزيد من الأزمات، لافتاً إلى أن الحزب ليست لديه أي نوايا للعودة إلى السلطة وأنه منكب على إجراء مراجعة لتجربته، هذا إن نجح في تجاوز فرضية حله.

ويقول المحللون إن دعوة المؤتمر الشعبي لإسقاط الحكومة من شأنها أن تسرع من خطوات تفكيك الإرث السابق سواء بحل مؤسساته وإنهاء نشاطاتها في ظل إدراك بان إطالة الأمر يعني إعادة المنظومة السابقة بتخليص صفوفها، وستشكل حينها تهديداً فعلياً للمسار الديمقراطي.

وبدأ السودان، في 21 أغسطس الماضي، فتره انتقالية تستمر 39 شهراً تنتهي بإجراء انتخابات، ويعلق السودانيون أملاً كبيراً في أن تضع هذه الفترة السودان على المسار الصحيح من خلال معالجة الأزمة الاقتصادية والتوصل إلى سلام شامل في مناطق النزاع، وتفعيل مبدأ المحاسبة.

جولة أستانة الـ14 تكريس للوضع القائم إلى حين نضوج التسوية

نور سلطان - اختتم الأربعاء في العاصمة الكازاخية نور سلطان، الاجتماع الـ14 للدول الضامنة لمسار أستانة حول سوريا، دون أن يحصل معه أي جديد نوعي، وهذا متوقع وفق المحللين، ذلك أن الهدف الأساسي منه تكريس الوضع القائم إلى حين نضوج ظروف التسوية السياسية، التي يامل السوريون أن يكون العام 2020 موعد انطلاقها الفعلية.

وجددت الدول الضامنة وهي كل من تركيا وروسيا وإيران، تأكيداً على الالتزام بوحدة وسيادة الأراضي السورية، ورفض خلق واقع جديد على الأرض، فيما بدا ذلك إشارة إلى شمال شرق سوريا، حيث يتهم الأكراد بالسعي لتطبيق أجندة انفصالية.

وجاء ذلك في البيان الختامي الذي أشار إلى أن «إيران وروسيا وتركيا ترفض جميع المحاولات الهادفة إلى خلق واقع جديد على الأرض، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة». وذكر البيان أن البلدان الثلاثة، تعارض الاستيلاء على موارد البترول السورية ونقلها بشكل غير قانوني، في إشارة إلى إبقاء الولايات المتحدة جزءاً من قواتها لحماية حقول النفط والغاز في شمال سوريا وشرقها والتصرف بها. وأعلنت الولايات المتحدة في أكتوبر

الكنيست يشرع في خطوة حله تمهيداً لانتخابات «سئمها» الإسرائيليون

ولا تحظى الانتخابات الجديدة بشعبية لدى الإسرائيليين الذين يعبرون عن غضبهم وسخطهم من الطبقة السياسية. وكان كلا الحزبين قد حاولا إقناع رئيس حزب «يسرائيل بيتنا»، أفيدور ليريمان، بالانضمام إلى كتلتها، لكن الحارس السابق في ملهى ليلى والذي بات صانعاً حاسماً للملوك، رفض الانضمام إلى أي حكومة يشكها نتنياهو أو غانتس.

وهاجم ليريمان صباح الأربعاء على صفحته في الفيسبوك نتنياهو رداً على الهجوم الذي يستهدفه من قبل أنصار الأخير وقال رئيس يسرائيل بيتنا، «بيدو» أنه في عزمك هذا صارت ذاكرتك تخونك، وتنسى أنني أيدت الخطوط العريضة للرئيس ريفلين الذي منح التكليف، وليس لبيني غانتس، وأنا لا أتصرف مثل تصرفاتك».

وأضاف «لو أردت الانضمام إلى حكومة ضيقة فعلت ذلك دون أي تردد». وذكر ليريمان نتنياهو باقواله عام 2008 عندما تحدث عن رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت قائلاً «هذا» رئيس وزراء مورط في التحقيقات غارق حتى عنقه، وليس لديه تفويض عام وأخلاقي ليقرر أموراً مصيرية في دولة إسرائيل».

هارتس الأربعاء عن غانتس تكرار دعوته لبنينامين نتنياهو مساء الثلاثاء إلى «عدم الاختباء وراء الحصانة البرلمانية، كما وعد قبل الانتخابات السابقة، والذهاب للدفاع عن براعته في المحكمة». وبعد حل الكنيست ستكون المرة الأولى التي تجري في إسرائيل ثلاث انتخابات في سنة واحدة. ويعتمد النظام الانتخابي الإسرائيلي على النسبية وبناء الائتلافات الحكومية.



ليبرمان ينفذ يده من المسؤولية

تحت مظلة نتنياهو وقيادته خاصة في ظل اتهامات الفساد التي تلاهقه. وكان المدعي العام الإسرائيلي قد وجه الشهر الماضي اتهامات بالرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال إلى نتنياهو في ثلاث قضايا نافها جميعها.

وذهب الأمر بنتنياهو الذي يصارع من أجل البقاء في منصبه إلى اتهام وسائل الإعلام والشرطة والقضاة في البلاد بالتكثيف به. ونقلت صحيفة

ويحتمل الكنيست إلى ثلاث قراءات ليصاح على حل نفسه. وتقدم كل من حزب «يسرائيل بيتنا» برئاسة أفيدور ليريمان وحزب الليكود اليميني برئاسة نتنياهو وحزب «الزرق أبيض» برئاسة الجنرال السابق الوسيط بيني غانتس بمشروع قانون حل الكنيست.

وانتهت الأربعاء مهلة الـ21 يوماً الممنوحة للبرلمان لتشكيل حكومة إسرائيلية. وصادق الكنيست على مشروع قانون حل الكنيست بانتهاج دورته الثانية والعشرين، ويوصي القانون بتقديم انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين من 90 يوماً إلى 82 يوماً.

وبعد أسبوع من المفاوضات الموكّنة لتشكيل حكومة وحدة تبادل نتنياهو وخصمه غانتس اللوم جراء وصول المفاوضات بينهما إلى طريق مسدود قبل يومين على الموعد النهائي. واختلف الطرفان حول من سيقدّم الحكومة أولاً. ولا يريد غانتس أن يعمل